

وكذا العكس لا نقول ليس المراد تمام الحس بل المعوي او قوع البركة والتوب العظيمه وان لم نرجح
 ثم ريت بعض المحققين اجاب قريب ما لجت به وهو ان المراد بقوله ناقصا ان يكون معناه في شرح
 الاخرى ان الامر الذي ابتدى فيه هو ليس به غير معتبر وان كان تاما كما في المعاد صدق على الكس
 وحتى الفتح ومدلول هذا اللفظ المعنى ما ذكره التار باللسان على الجليل الاختيار
 على قصد العظم سواء على اللفظ الذي لا يتعدى انهما اللفظ المعنى ما ذكره التار باللسان على الجليل الاختيار
 وعلى التقدي انهما فخرج باللسان المعنى النفسى ومد بان المقصود بتحديد هذا هو السلف على ان سمي
 المعنى النفسى تارة حقيقة في محل السمع وانما ليس به محارص كونها قولاً والغاز عن
 في التعريف فبالاذا ذلك السان مما في والجميل التار على الغير بنا على ان في العزم على
 ان التار حقيقة ولو في الشر وفلا في على راي الاك من ان حقيقة الحقيقة ليقط بيان الماهية
 او دفع توهيم اذ لا يجمع بين الحقيقة والحجاز عند من يجوز في كلتا همتي اللفظ وصنع
 القاموس مشعر بفتح الاول والاختياري الذي رده اللفظي في التار على الجليل
 الاضطرار على الجوهرية فانه مدح احد قال اللفظي ان التار على الشخص لا اختياري
 الحسن الوجه بطلان على الارجح والحد ومقتضى ما في الكشاف في المحررات ان هذا في العرف
 واما في اللغة فالمراد من كونها قولاً انهم اوصابا حتم النظر في الغالب تنوع عن احاديث
 محموده وعلى هذا جعل ما مشي عليه في المعاني عن تار فيها وقولها في الكشاف انها اخوات
 طاهر في الراءف وان لم يكن صريحاً فيه اذ من عادت في كسرها قال السعد التتمتا راي انه يريد
 لذلك ان يتبعها اشتقاقاً كرايان اشتراكاً في حرف الاصول من غير ترتيب كالمعروف والادب
 بان يشتركا في الراءف فقط كالمعروف واللفظ مع اعتبار في المعنى او تناسب في اللفظ
 دقيق يتبع الفطن له وهو ان المعنى ههنا اشتراك الاختياري كسرها كسرها محموده ثم قال ولا يد
 ههنا من اعتبار قوله كرايان وهو ان يكون ذلك الوصف بان امر الاختياري هو محموده عليهم نعمته
 او غيرها فيخص الحد المعامل المتعار دون اللامحيز فيها ان يكون المدح على كالمادح بهما
 ليس اختياري انتهى وحاصل ان محمود به لا يشترط كون اختياريا بخلاف محموده ليس
 وان المدح به وليس لا فرق بين ان يكون بالامر الاختياري او غير ذلك المعنى ما نسب من علم
 وكان بصفة مال والمدح ما نسب عن ظن وكان بصفة مستترة وتحقق ما اشار
 اليه من تعارض محمود به وعلى ان كلامه مفقود الحد والتك والادح لا بد من حتم امور
 وصف وهو التار والواصف وموصوف وموصوف عليه ومعنى وصف به ووجه تعارض الاختيار
 ان الواصف كالمعنى كرايان بالاختلاف في موصوف صفة من صفات ثم بصفة بسبب
 للاختلاف حارة الصفة بما فيه من سائر صفات وقلنا تار ان اعتبار فقط كان محل على
 شجاعتها فان فيها حثيتان كونها موصوفاً بها وتاثيراً فهي باعتبار الاولى محمود بها

والمستأثر

195

واعتبار الثابتة محمودة عليها وياتي ان محمود به ما يقع به الحار هذا وقيل الاختياري يخرج وصف
 السجدة وتعل صفاتها الثابتة عن ان سمي محموداً لها كذا في بعضه وهو فاسد من التو
 انما لا يخرجها لانه يتنا ولها تعاولاها مختاراً بمعنى ان تارها اختياريه وان ذاته القدر من لفظ
 كرايان فيها كان بمثابة الاقوال الاختيارية ليمتثل بها فاعلمنا فاصلة الاختياري على ههنا
 تقليداً وحاصلها دفعها العكس بان كتاب معارف التعريف من غير جهة ان حقا المراد لخصه
 منه والآخر ما كان على وجه التسخير بخودك انك انت العزم الذي هو من رايه ليس
 تاراً بالجميل اذ شرطه مطابقة الاعتقاد والموجوب له ولا كان تهماً او تهماً وهو وصف
 باعتبار ما كان او باعتبار صاحبه التار لهما لهما فهو محار وهو عن في العرف
 فالتحقيق انه البيان وقد توهيم بحواصير التار وان لم يعلها الحسن لا حلال فلهذا في
 الحد فعل الجان والموجوب ايضا لا يقول بالحد والحد ههنا كما ان التار لا يمتثل لكون فعل السان
 حملاً وليس تقي منها جملاً منه ولا حراً له وما تفرق به ان حلاله لانه فقط كما في قوله
 ماهر وان مورد الحار خاص ومعلق به وان كان حلاله تعالى الاك ان يكون لا في مقابلته
 نعمت الحار بفسرته ان ان يرضى الحار بان يقصد ان حلاله ليس في مقابلته بل يستحق
 تعالى له وان استقر وعرف اي في عرف محقق العرف العقلي فعمله من غير التعريف من حيث
 انه معرفي الحار او غير ذلك وهذا هو التار ومعنى انما الاعتقاد عن التعريف باللسان
 تعالى انما انما يراى بمراد اطلع عليه اخبار الطاهر وان سمي الاختيارية ايضا وقول خص للمعروف
 التار انما على الحسن معارض يتصرح الاك من بخلافه واراد بالنتيجة معناه الحار اي ايضا
 واذ انتم ذلك مورد العرف امر ومعلق بخصر ساس المعوي فيها فيها عموم وخصوصية
 الاجماعها في تارة السان في مقابلته نعمه كرايان على رايه بالكره في مقابلته كرايان والمعنى كرايان
 بين محمود به وعلى في محمود ذلك كرايان على عامر واخره الاول في تارة لا يقابلها والتار
 في تارة بالاركان والحجرات في مقابلتها فلهذا الوجهي لا بد من حقيقة في ثلاث صور والتار
 عرفاصف الحد جميع ما التار عليه من السمع والبر وغيره الى ما خلق لاجل التار في النظر
 مطالعة مصنوعات السمع التي تار ما ينشئ من فعل حركاته ولجنته من حيثها قيل وصف
 للجمع ولحد اعتبار الك العكس وان كان افعالاً حقيقية فيصدق عليه الحمد المعرف وفيه
 نظر على التحقيق انما احصره مطلقاً من الثلاثة قبل الاختصاص من تعلقه به تعالى واختيار
 شمول الآلات فيها بخلاف الثلاثة قبل قال السيد وما يقال من ان السمة بالجموع الخلق بين
 العرفين انما يصح بحسب الوجود دون الحمد الذي كراياناً في ذلك الحركه في القلب من الاضطرار
 لاجل جز من صرف الجميع غير محمود عليه لا تار في الوجود من سائر اجزائه فاعلم من باب اعتبار
 مفقود الشيء بما صدق عليه فان ما ليس محموداً على ذلك العرف هو ما صدق عليه الحمد المعرف